# الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية(1939-1945)

مقدمة:

أشرك الشعب الجزائري في الحرب العالمية الثانية من طرف فرنسا بالإغراء و القوة و سخرت موارده الاقتصادية لخدمة المجهود الحربي لفرنسا و حلفائها ،و ساهم أبناؤه في القتال ضمن جيوش الاحتلال في مختلف الجبهات الحربية الأوروبية، و أدوا دورا هاما في الدفاع عن فرنسا و تحرير أراضيها من السيطرة الألمانية النازية، و ظلوا متشبثين بوعود الفرنسيين و الحلفاء الذين قطعوها على أنفسهم في تمكينهم من نيل حريتهم و استرجاع سيادتهم بعد تحقيق النصر على ألمانيا النازية،فهل تحقق ذلك للجزائريين عقب نهاية الحرب العالمية الثانية؟و فيم تمثلت انعكاساتها السياسية على الجزائريين؟

## 1- موقف الجزائريين من إندلاع الحرب العالمية الثانية و أوضاعهم (1939-1942):

لما اندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939 سارع النواب و النخبة و رجال الدين الرسميين و القياد و الباشاغوات، و الأسر الجزائرية الكبيرة، و أصحاب الأوسمة و الشهادات، و قدماء المحاربين إلى تأييد فرنسا و دعمها في الحرب ضد ألمانيا النازية و حلفائها من دول المحور استجابة لنداء الحاكم العام للجزائر لوبوLepeaux ،و يعتبر كل من الصيدلي فرحات عباس و الدكتور ابن جلول من أبرز وجوه النخبة الجزائرية المفرنسة التي تطوعت في الجيش الفرنسي و هللت بذلك دفاعا عن الراية الفرنسية،و الحرية السلام حسب اعتقادها.

بينما امتنعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن تأييد فرنسا، و إقامة دعاية لها في أوساط الشعب الجزائري،و لجأت إلى توقيف جريدتها (البصائر)،نفس الموقف اتخذه ابن باديس إزاء مجلته (الشهاب)،و ذلك للحيلولة دون تورطهما في العمل الدعائي الحربي لصالح فرنسا،فكلفهما ذلك غاليا ،حيث تم اعتقال البشير الإبراهيمي و نفي إلى أفلو(بالأغواط) خلال شهر أفريل 1940 و أخضع عبد الحميد بن باديس للإقامة الجبرية بقسنطينة لغاية وفاته 16 أفريل 1940،و كان الشيخ الطيب العقبي قد أبدى موقفا مؤيدا

لفرنسا في الحرب،و بسبب ذلك وقع في خلاف مع عبد الحميد بن باديس و انسحب من الجمعية.

أما حزب الشعب فقد حل في بداية الحرب،و تعرض الكثير من مناضليه و زعيمه مصالي الحاج للاعتقال و زج بهم في السجون خلال شهري سبتمبر و أكتوبر 1939،بسبب التوجه الاستقلالي الثوري للحزب و رفضه مساومة الإدارة الاستعمارية و إغراءاتها بهدف التعاون معها و دعمها في الحرب،بينما ساند الحزب الشيوعي الجزائري فرنسا في الحرب.

و في ظل نشاط الدعاية الألمانية المحرضة للجزائريين على مقاطعة التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي ،و رفض غالبية الشعب الجزائري دعم فرنسا في الحرب،تمكنت هذه الأخيرة من تجنيد عشرات الآلاف الجزائريين بالقوة، قدر عددهم خلال فترة(1940-1939) بحوالي 123000 مجند، ثم قفز عددهم إلى حوالي 134000 مجند خلال فترة(1943-1945)، أرسلوا إلى مختلف الجبهات الحربية بأوروبا،و وضعوا في الخطوط الأمامية من القوات الفرنسية دفاعا عن وطن الأم فرنسا، واجهوا ظروفا قاسية ،كما استغل بعضهم كعمال في القطاع الصناعي و الأشغال العمومية، و كمزارعين في القطاع الفلاحي خدمة للمجهود الحربي الفرنسي.كما لجأت سلطات الاحتلال إلى إثقال الأهالي من فلاحين و تجار و حرفيين بالضرائب، و تسخير كافة إمكانيات الجزائر المادية للمجهود الحربي، الأمر الذي انعكس سلبا على الظروف المعيشية و الصحية للجزائريين، حيث عانوا من نقص الغذاء و المجاعة و الأمراض و الأوبئة.

و في جوان 1940 تمكن الألمان من السيطرة على باريس، و سقطت بذلك حكومة بول رينو Paul Renautو قامت مكانها حكومة فرنسية جديدة بفيشي في جنوبي فرنسا برئاسة الماريشال بيتان(حكومة بيتان) موالية للألمان و حلفائهم ( دول المحور)،اتصلت هذه الحكومة بمصالي الحاج خلال شهري نوفمبر 1940 و مارس 1941 لإيجاد تفاهم و تعاون معه مقابل التنازل عن المطالب الإستقلالية لحزبه،لكنه رفض، فحكمت عليه المحكمة العسكرية في سنة 1941 بـــ: 16 سنة سجنا مع الأشغال الشاقة ،و عشرين سنة نفيا من الجزائر، و تغريمه بثلاثين مليونا فرنك ، و سلبت منه حتى أملاكه الشخصية ،فواصل بذلك

معاناته في السجن، و لم يسلم مناضلي حزبه أيضا من الاعتقالات و المحاكمة بسبب وقوفهم ضد التجنيد الإجباري.كما تعرض الحزب الشيوعي الجزائري للحل و زج بقادته في السجون لارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي أيد الحلفاء و تعاون معهم لمقاومة ألمانيا النازية

تعمقت معاناة الجزائريين الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين بشكل مريب خلال عهد حكومة فيشي(1942-1940) بسبب استغلالها اللا محدود لموارد الجزائر الاقتصادية لتمويل مجهودها الحربي،و يذكر في هذا الصدد الأستاذ أبو القاسم سعد الله في مرجعه(الحركة الوطنية الجزائرية(1945-190)،ج3) بقوله:(( و كانت سنة 1941 بالخصوص سنة صعبة على السكان من الوجهة الاقتصادية، رغم أن الجزائر كانت بلادا غنية بالمواد الأولية و الاستهلاكية، و كان يمكنها أن تعيش على الإكتفاء الذاتي لو لم ترسل كل منتجاتها إلى الخارج لتغذي بها الأوروبيين و الفرنسيين خاصة، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية أم الوطن(فرنسا) أولا... أن المواد الغذائية كانت مفقودة، و أن الأهالي كانوا يأكلون الأعشاب و يشربون من الآبار العفنة ، و يكاد كبارهم يكونوا عراة، أما صغارهم فكانوا يتركون على الطبيعة حفاة عراة و كان الأحياء من الناس يشاهدون أطفالهم و ذويهم يموتون بالملاريا في لحظات)).

أخذ الوضع السياسي بالجزائر في الإنفراج إثر نزول الحلفاء في نوفمبر 1942 ،حيث ساعد ذلك على إنبعاث النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، فما مظاهر ذلك؟

**2- نزول الحلفاء بالجزائر 8نوفمبر 1942 و أثره على مسار الحركة الوطنية:**

تمكن الحلفاء(القوات الأمريكية و الإنجليزية) و بتدعيم من لجنة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول في هذا التاريخ من الإنزال بالجزائر و تخليصها من سيطرة حكومة فيشي الموالية للمحور، كما قاموا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين المحسوبين على الحزب الشيوعي الجزائري ،و السماح لهم باستئناف نشاطهم،بينما أبقوا على الوطنيين المعتقلين في السجن، و لم يطلق سراحهم إلا في أفريل 1943 مع إخضاع بعضهم للإقامة الجبرية و على رأسهم مصالي الحاج ،و مع ذلك حاولوا-الحلفاء- كسب ود الجزائريين و استمالتهم إلى صفهم ضد المحور،عن طريق دعايتهم المضادة لألمانيا النازية و حلفائها، و الإكثار من

الحديث عن الحرية و الاستقلال، و تقرير مصير الشعوب المؤكد عليه في الميثاق الأطلسي1941، الأمر الذي شجع جماعة النخبة و النواب و على رأسهم فرحات عباس على استغلال هذه الظروف و ملأ الفراغ السياسي الذي عرفته البلاد منذ 1939،حيث حيث اتصل بممثل الرئيس الأمريكي روزفلت((روبرت مورفي)) طالبا منه تطبيق الميثاق الأطلسي على الجزائر ،ثم أجرى بعد ذلك اتصالات مع عناصر من حزب الشعب الجزائري و ممثلي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أعضاء من المنتخبين لإيجاد موقف موحد حول شروط الجزائريين للانضمام ا إلى جانب الحلفاء في الحرب، ،أثمرت في الأخير عن تقديم عباس باسم (ممثلي الجزائريين المسلمين) مذكرة إلى الحلفاء في 20 ديسمبر 1942،سلمت نسخة منها إلى الحاكم العام للجزائر،تلخص مضمونها- المذكرة- في المطالبة بإرساء دستور سياسي و اقتصادي جديد للجزائر مقابل دعم الجزائريين فرنسا و الحلفاء في الحرب ضد ألمانيا النازية،لكنها لم تلق الاستجابة من طرف ممثلي انجلترا و أمريكا و الحاكم العام بحجة أنهم منشغلين بظروف الحرب.

و في ظل تعنت الحلفاء و الفرنسيين استمر الوطنيون في تحركاتهم و اتصالاتهم و عقدوا اجتماعا بالعاصمة في 1943/2/3 ، حضرته عناصر من النخبة و النواب و حزب الشعب الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الطلبة، أثمر في الأخير الاتفاق على تقديم مجموعة مطالب في شكل ميثاق، و تم تكلف فرحات عباس بتحريره ،و أصبح يعرف بـ:البيان الجزائري المؤرخ في 10 فيفري 1943،و من أهم ما تضمنه:

1-إستنكار الاستعمار و القضاء عليه

2-تطبيق تقرير المصير على جميع الشعوب

3-منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها:

-الحرية لجميع السكان و المساواة بينهم دون تمييز عرقي أو ديني

-إلغاء الإقطاعية الفلاحية و إحداث إصلاحات زراعية تحقق الرفاهية للفلاحين

-الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية

-حرية الصحافة و حق التنظيم و الاجتماع

-التعليم المجاني و الإجباري لجميع الأطفال ذكورا و إناثا

-حرية العقيدة لجميع السكان و تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الديانات

-مشاركة الجزائريين الفعلية في حكم بلادهم

-إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين

في 31 مارس 1943 سلم نص البيان إلى الحاكم العام بالجزائر(مارسال بيرتون)،و أرسلت نسخا منه إلى ممثلي الحلفاء في الجزائر،و الجنرال ديغول و الحكومة المصرية بالقاهرة

تظاهر الحاكم العام بقبول البيان من حيث المبدأ،و طالب من الوطنيين تقديم خطة عمل للإصلاح،هادفا من وراء ذلك كسب الوقت سيما وأن الحرب لم تنته و وضع الحلفاء لم يكن على أحسن ما يرام.

قام فرحات عباس مع رفقاء دربه في النضال بتحرير ملحق للبيان الذي هو في الأصل عبارة عن شرح مفصل للبيان،قدم للإدارة الاستعمارية في 1943/5/26،و سلمت نسخة منه إلى الجنرال ديغول في 10 جوان 1943

تضمن الملحق قسمين: فالقسم الأول يتعلق بإصلاحات آجلة إصلاحات ، تنجز بعد نهاية الحرب،حيث أكد أنه في نهاية الحرب تقام دولة جزائرية لها دستور خاص يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب من طرف الجزائريين، والقسم الثاني عن الإصلاحات التي يجب تحقيقها في الحال، ونص الأول على أنه في نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة (لها دستورها الخاص يضعه مجلس تأسيسي منتخب عن طريق الاقتراع العام من طرف جميع سكان الجزائر)

أما القسم الثاني فقد تضمن الإصلاحات العاجلة:و المتمثلة في الاشتراك الفعلي للجزائريين في وإدارة حكم بلادهم، وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية تتألف من وزراء مسلمين و فرنسيين، والتمثيل المتساوي للجزائريين والفرنسيين في جميع المجالس الجزائرية والتنظيمات الاستشارية، وتحقيق الإدارة الذاتية للدواوير والبلديات المختلطة ،و تمكين الجزائريين الوظائف العمومية على أساس المساواة مع الفرنسيين، وإلغاء القوانين الاستثنائية ،و تحقيق المساواة بين جميع السكان في كل المجالات،و رفع الراية الجزائرية للفرق الجزائرية التي تحارب مع جيوش الحلفاء.

و في ظل استماتة الوطنيين في نضالهم و تمسكهم بمطالبهم،أقدمت السلطات الفرنسية على تنحية الحاكم العام للجزائر((بيرتون)) الذي وعد الجزائريين بتجسيد الإصلاحات لتحسين أوضاعهم، و عوضته بـ:((كاترو)) في جوان 1943، الذي استلم نسخة من ملحق البيان في 11جوان 1943،و أعلن صراحة بأن الجزائر فرنسية و ستضل فرنسية،و أن أي عمل يستهدف وحدة فرنسا و الجزائر سيكون مآله الرفض، لذلك لم يتوان في اتخاذ شتى الوسائل لإجهاض البيان.و لما رفض الجزائريون الحضور لجلسة الوفود المالية في 1943/9/22 تعبيرا عن مطالبتهم السلطات الفرنسية بتطبيق ما جاء في بيان الشعب الجزائري،قام كاترو

بحل مجلس الوفود المالية، و اعتقال كل من فرحات عباس و عبد القادر سائح، و نفيهما إلى إحدى قرى جنوب وهران،ثم أطلق سراحهما تحت ضغط المظاهرات الشعبية الاحتجاجية التي عرفتها العاصمة و سطيف و قسنطينة.

**3-أمرية ديغول الإصلاحية 7مارس 1944 و انعكاساتها:**

حاول الجنرال ديغول رئيس لجنة فرنسا الحرة كبح نشاط الوطنيين و القضاء على مطالب البيان الجزائري عن طريق إحداث إصلاحات شكلية لفائدة الجزائريين المسلمين، المؤكد عليها في خطابه الشهير الذي ألقاه في مدينة قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943.

و في 7 مارس1944 أصدر ديغول أمرية 1944 بمدينة الجزائرية،المتضمنة الإصلاحات الفرنسية المتعلقة بالجزائريين،و المتمثلة في إقرار المساواة بين الجزائريين و المستوطنين و منح الجنسية الفرنسية للجزائريين المقدر عددهم ما بين 50-70 ألف مسلم، دون الاشتراط عليهم التنازل عن أحوالهم الشخصية الإسلامية،و فتح الوظائف الإدارية أمامهم،و منحهم حق التصويت و الترشح ،و توسيع تمثيلهم في المجالس المحلية، و إلغاء القوانين الاستثنائية.

رفضت هذه الإصلاحات من قبل النخبة الوطنية لكونها منافية لمطالب البيان الجزائري،من خلال أنها تجسد مرة أخرى مشروع دمج الجزائر في فرنسا عن طريق التجنيس،و هو المطلب الذي لم تعد النخبة الوطنية تؤمن به، بل أصبحت تلح على المطالبة بالحرية و استرجاع السيادة الوطنية،بينما وافق الحزب الشيوعي الجزائري على هذه الإصلاحات و اعتبرها تقدما هائلا و خطوة عظيمة نحو الأمام.

وردا على هذه الإصلاحات قام فرحات عباس بتأسيس((أحباب البيان و الحرية))Amis du Manifete et de la lbeté-A.M.L-في 14 مارس 1944بمدينة سطيف كحركة سياسية ضمت العديد من المناضلين الوطنيين من النواب و النخبة و حزب الشعب الجزائري و العلماء و الكشافة و الطلبة، هدفت هذه الحركة إلى الدفاع عن مطالب البيان الجزائري ، و تكوين جمهورية جزائرية مستقلة مرتبطة فيدراليا بالجمهورية الفرنسية مناهضة للاستعمار.وللترويج بأفكارها و الدفاع عن أهدافها أسست جريدة ناطقة باسمها تحت عنوان((**المساواة**( **L'égalité**)) بالفرنسية في 1944/9/15.

كثفت الحركة من نشاطها و دعايتها ضد الإصلاحات الديغولية الفرنسية،و استنكارها الاستعمار و تحميله مسؤولية الوضع الكارثي الذي إليه الشعب الجزائري،و دعوتها إلى مقاطعة الانتخابات البلدية ،مساهمة بذلك في نشر الفكر الوطني و الاستقلالي التحرري في أوساط الشعب الجزائري، و توحيد مواقف الزعماء الوطنيين من مختلف التيارات الوطنية - باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري-.و استطاعت الحركة أن تعقد اجتماعين مهمين ،فالأول كان خلال شهر جانفي 1945 بالعاصمة حضرته عناصر فاعلة في حزب الشعب الجزائري

المنحل،و تم فيه المطالبة بإلغاء البلديات المختلطة و الحكم العسكري و الجنوب،و ترسيم اللغة العربية،أما الاجتماع الثاني فتم في مارس من نفس السنة، طالب فيه المجتمعون بإطلاق سراح مصالي الحاج، و إقامة برلمان و حكومة جزائرية،فهذه المواقف التي أبدتها الحركة تعكس مدى تحمسها و رغبتها الأكيدة في التحرر و الاستقلال،مما جعل أفكارها تنتشر بسرعة في أوساط الجزائريين، حيث قدر عدد المنتسبين إليها خلال التاريخ المذكور سلفا- مارس 1945- بحوالي 500000 ،و قد ولد هذا التطور قلقا شديدا في أوساط المستوطنين و الإدارة الاستعمارية،فراحت هذه الأخيرة تعد العدة لكبح جماح نشاط هذه الحركة.فكيف تم ذلك؟

**4-مجازر 8 ماي 1945:**

إن النشاط السياسي الذي خاضته حركة أحباب البيان و الحرية و ما ترتب عنه من توحيد مواقف الوطنيين من مختلف التيارات الوطنية للدفاع عن مطالب البيان الجزائري و الإصرار على تجسيده ،و مقاطعة الإصلاحات الفرنسية، و دورها أيضا في تأجيج الوعي الوطني لدى الجماهير الجزائرية، التي تعززت ثقتها بهذه الحركة و راحت تقبل على الانخراط فيها بشكل كبير، كل ذلك جعل الإدارة الاستعمارية تتخوف من التداعيات الخطيرة لنشاط هذه الحركة على وجودها بالجزائر، و دفعت بالمستوطنين العنصريين إلى التحامل عليها و المطالبة بضرورة قمعها.

تجنبت الإدارة الاستعمارية في باديء الأمر توظيف العنف في سحق هذه الحركة بسبب انشغالها بالحرب ،و تحرير الأراضي الفرنسية من السيطرة النازية الألمانية، ، حيث حتمت هذه الظروف على الإدارة الاستعمارية اللجوء إلى أسلوب المراوغة و التغليط في إبداء مواقفها من البيان الجزائري، و تقديم إصلاحات شكلية لتثبيط عزائم الوطنيين و تفكيك صفوفهم،و ترقب الظروف المناسبة لقمع نشاطهم السياسي

و في أول ماي 1945خرج الجزائريون في مظاهرات سلمية في عدة مدن جزائرية بدفع من مناضلي حزب الشعب الجزائري المحظور عن النشاط، و حركة أحباب البيان و الحرية، رفع خلالها العلم الوطني لأول مرة، كما طالب المتظاهرون بإطلاق سرح مصالي الحاج- الذي أعيد سجنه في بداية شهر أفريل 1945-،و تحقيق الاستقلال الوطني،و نددوا بالاستعمار الفرنسي، و لجأت الشرطة إلى إطلاق الرصاص على المتظاهرين لتفريقهم بالعاصمة.

و في 8ماي 1945 خرجت الجماهير الشعبية في مدن سطيف و قالمة و خراطة و غيرها من المدن الجزائرية الأخرى في مظاهرات سلمية لمشاركة الحلفاء في احتفالاتهم بانتصارهم على ألمانيا ومطالبة الحلفاء و الفرنسيين الوفاء بوعودهم بعدما شاركوهم في الحرب و في

تحرير الأراضي الفرنسية من الاحتلال النازي و نظام فيشي بزعامة الماريشال بيتان الموال لهم،و معبرين في نفس الوقت عن رفضهم للوجود الاستعماري.

و كانت الإدارة الاستعمارية هي التي أعطت الإذن للجزائريين بتنظيم المظاهرات التي رفعت خلالها الراية الوطنية، ولافتات جاء فيها((تحيا الجزائر المستقلة))،و((يسقط الاستعمار))،((أطلقوا سراح مصالي))،و غيرها من الشعارات التي أفزعت الإدارة الاستعمارية ، لذلك لم تتردد في توظيف كافة أجهزتها القمعية من جيش و شرطة و ميليشيات المستوطنين لسحق المتظاهرين بكل وحشية، محدثة بذلك مجزرة رهيبة كانت حصيلتها 45 ألف شهيد،و أحرقت عشرات القرى جراء القصف الذي استهدفها من طرف البحرية و سلاح الجو الفرنسي،و مطاردة وحشية صد السكان العزل،و تنفيذ إعدامات بدون محاكمات في حق مواطنين أبرياء، كما تعرض قادة الحركة الوطنية للاعتقال و زج بهم في السجون ،و حل حزب رابطة أحباب و البيان و الحرية لاتهامه بالتحريض على التمرد.

اعتقدت فرنسا بأنها تمكنت بواسطة آلتها الإرهابية الوحشية من إجهاض الحركة الوطنية و كسر شوكتها و ردع الشعب الجزائري و إخضاعه لسيطرتها ،إلا أنها أخطأت في اعتقادها هذا، حيث شكلت هذه المجار دافعا قويا للشعب الجزائري و حركته الوطنية للاستماتة في استرجاع الحرية و السيادة الوطنية عن طريق العمل المسلح